مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 12، العدد 48 (خريف 2001)، ص 99

ممدوح نوفل*

في طابا تعرّف الطرفان على حقيقة مواقف كل منهما**

على أمل استعادة ثقة بعض العرب وأنصار السلام من الإسرائيليين، وافق براك، على مضض، على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين في ظل الانتفاضة، أي مع "استمرار العنف الفلسطيني". وتكرست قاعدة جديدة للمفاوضات، تم المزج فيها بين إجراء المفاوضات داخل الغرب وبين استمرار المواجهات في الشوارع في آن واحد. وكان واضحاً للطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، أنهما سيتوجهان إلى طابا لاستكمال مفاوضات كامب ديفيد، وأن "أفكار" الرئيس كلينتون ستكون نقطة الانطلاق. في حينه، أدلى رئيس الأركان الإسرائيلي، شاؤول موفاز، برأيه في أفكار الرئيس كلينتون، وانتقدها يوم 10 كانون الثاني/ يناير 2001[1] أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. واعتبرها، بحسب أقواله، "تلحق الضرر بالقدرة على توفير الأمن والدفاع عن الجبهة الداخلية الاستراتيجية لإسرائيل." وطالب موفاز بإجراء تغييرات في أفكار كلينتون، تضمن تغيير نطاق المنطقة التي ستنقل للفلسطينيين، وإيجاد مناطق عازلة يمنع فيها تحرك جنود فلسطينيين مسلحين، وتأمين سيطرة كاملة لإسرائيل على المعابر الخارجية بهدف المراقبة ومنع إدخال وسائل قتالية إلى داخل الدولة الفلسطينية. وقال إن من الملائم أن يظل "الغور" بكامل ساحته تحت السيادة الإسرائيلية. وأبدى تحفظاً تجاه عدم اشتمال مقترحات كلينتون على مسألة محاربة "الإرهاب" الفلسطيني. واقترح التدرج في الجدول الزمني، وأن يصار إلى إطالة فترة تنفيذ الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه، وأن يُمنح الأميركيون دوراً قيادياً في القوة المتعددة الجنسيات المقترحة، وأن يؤخذ في الحسبان كل الدروس المستخلصة منذ بدء الانتفاضة، مثل عدم إحباط السلطة الفلسطينية للهجمات الإرهابية، وغياب التعاون الأمني.

أمّا شارون، زعيم تكتل اليمين، فقد أدلى في تلك الفترة بحديث صحافي اعتبر فيه عدم احتلال مدينتي نابلس وأريحا مجدداً تنازلاً مؤلماً. وقال إن اتفاق أوسلو لم يعد قائماً.

---

* كاتب فلسطيني، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

** نص مقتطع من كتاب لممدوح نوفل سيصدر قريباً.

إضافة إلى ذلك، رفضت السلطة الفلسطينية فكرة إبرام إعلان مبادىء بدلاً من اتفاق وضع دائم واضح وشامل. وصدر يوم 10 كانون الثاني/ يناير 2001، بيان رسمي عن الموضوع جاء فيه: "في الأسابيع الأخيرة ترددت اقتراحات تدعو الفلسطينيين وإسرائيل إلى تحويل جهودهما نحو إعلان عام للمبادىء والأطر العريضة التي سيبنى عليها اتفاق مفصل مستقبلاً. إن الحقوق التي يسعى الشعب الفلسطيني إلى ضمانها.. بالإضافة إلى تجربتنا السابقة، تضطرنا إلى رفض هذه الصيغة.. إن المطلوب في هذه المرحلة المتقدمة من العملية السلمية هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال اتفاق تفصيلي يفرض التزامات واضحة على الأطراف ويضع الآليات لتطبيق الالتزامات."[2]

وأصدرت حركة الجهاد الإسلامي بياناً يوم 2001/1/7، انتقدت فيه اللقاءات الفلسطينية– الإسرائيلية وركزت نقدها على اللقاءات الأمنية. وقال البيان: "إننا.... نطالب الإخوة في السلطة بوقف هذه الاجتماعات، ووقف كل أشكال المفاوضات مع العدو، وعدم الاستجابة للتهديدات والضغوط الأميركية والصهيونية."[3]

وعلى الرغم من هذه المواقف فقد مضى أبو عمار نحو عقد الاجتماعات في طابا.

بعد التشاور استقر الرأي على أن يترأس محمود عباس (أبو مازن) الوفد الفلسطيني، وبيرس الوفد الإسرائيلي. ونشأ إشكال داخل حزب العمل بشأن الموضوع، واعتبره شلومو بن – عامي مساساً بقدراته وتعدياً على صلاحياته كوزير للخارجية. إلاّ إن اعتذار أبو مازن عن ترؤس الوفد الفلسطيني، بسبب اعتبارات خاصة، حل هذا الإشكال. وترأس أحمد قريع (أبو علاء)، رئيس المجلس التشريعي، الوفد الفلسطيني. وضم الوفد أقطاب لجنة المفاوضات: ياسر عبد ربه وصائب عريقات ونبيل شعث ومحمد دحلان، ورافقهم طاقم واسع من الخبراء في شتى المجالات، وعدد من المستشارين القانونيين. وترأس شلومو بن – عامي الوفد الإسرائيلي الذي ضم: يوسي ساريد والجنرال شاحاك والوزير بيلين والمحامي غلعاد شير، وكان الأخير أقواهم باعتباره الممثل الشخصي لبراك، ولم يتردد في القول أنه المخول. واحتفظت القيادة المصرية بدور المسهل للمفاوضات، ولم ترسل وفداً على مستوى عال. وأوجدت تركيبة الوفد الإسرائيلي أجواء تفاؤلية في صفوف الوفد الفلسطيني، إذ لم يجتمع يوماً في جولات المفاوضات السابقة، في إطار وفد واحد، مثل هذا العدد القيادي النوعي من رموز السلام في إسرائيل.

وفي يوم سفر الوفد الإسرائيلي إلى طابا، تعمد براك الإدلاء بتصريحات متشددة كرر فيها لاءاته الشهيرة، التي أطلقها قبل قمة كامب ديفيد، وفهمها الجانب الفلسطيني أنها موجهة في الأساس إلى الناخب الإسرائيلي، ولا علاقة لها بتوجيهاته للوفد المفاوض.

إلى جانب ذلك، شنت المعارضة الإسرائيلية اليمينية، في تلك الفترة، حملة قوية ضد براك، وضد التنازلات التي ينوي تقديمها للفلسطينيين. واتهمته بخرق الأعراف والتقاليد البرلمانية في إسرائيل، وشككت في شرعية مفاوضات طابا، باعتبار حكومة براك لا تملك تفويضاً من الكنيست، وتقوم بمهمة تصريف الأعمال لا أكثر بعد تحديد موعد الانتخابات. وتدخل رجال القضاء والقانون الإسرائيليون لحل هذا الإشكال، وأصدروا فتاوى خلاصتها التمييز بين صلاحيات الحكومة في إجراء المفاوضات وبين التوصل إلى الاتفاق وتوقيعه. وأكد القانونيون أن أي اتفاق توقعه حكومة براك ليس ملزماً للحكومة الجديدة التي تفرزها الانتخابات القادمة، إلاّ إذا طرح الاتفاق على الكنيست الحالي أو على الجمهور ونال موافقة أغلبية أحدهما.

وفي سياق الرد على الحملة واتهامات مرشح اليمين شارون، تراجع براك عن مواقفه بشأن تسوية قضايا الحل النهائي كما طرحت في كامب ديفيد، وخصوصاً مسألتي السيادة الفلسطينية على القدس العربية ومنطقة الحرم القدسي الشريف، وإخلاء معظم المستعمرات في الضفة والقطاع. وعاد براك فتمسك بالسيادة الإسرائيلية على ساحات المسجد الأقصى (جبل الهيكل)، وتحدث عن إخلاء بعض المستعمرات المعزولة فقط. واستشهد بواحدة صغيرة معزولة في منطقة جنين شمال الضفة. في حينه، تعامل الوفد الفلسطيني مع تصريحات براك مرة أُخرى على أنها دعاية انتخابية، ومطروحة من باب الاحتياط في حال فشل المفاوضات، وخصوصاً أن الاتصالات التمهيدية بين الطرفين بينت استعداد الجانب الإسرائيلي للمضي قدماً، والتقدم أكثر من الشوط الذي قطعه في قمة كامب ديفيد. ولاحقاً بينت مجريات المفاوضات في طابا، وما طرحه الوفد الإسرائيلي المفاوض، مواقف مختلفة عما أعلنه براك في وسائل الإعلام.

في منتجع طابا عقد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي جولة ماراثونية من المفاوضات استمرت أسبوعاً كاملاً، عقدا خلاله سلسلة طويلة من المباحثات الثنائية. ومنذ البداية، وقبل دخول الطرفين في صلب الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، تعمد الوفد الإسرائيلي، وخصوصاً رئيسه شلومو بن – عامي، إشاعة أجواء متفائلة جداً. وفي حينه، تعامل بعض أعضاء الوفد الفلسطيني مع تصريحات بن – عامي المتفائلة على أنها تعبير عن رغبة في التوصل إلى اتفاق، بينما قدر آخرون أنها استمرار في الدعاية الإعلامية، لكنها موجهة، هذه المرة، في الأساس إلى الناخب الإسرائيلي المحبذ للوصول إلى السلام مع الفلسطينيين بأسرع وقت ممكن.

أظهرت مناقشات الجولة الأولى في طابا، ومفاوضات أُخرى سرية جرت في قناة موازية، أن ما طرحه كلينتون في قمة كامب ديفيد بشأن الدولة والأرض واللاجئين والاستيطان والحدود كان موافَقاً عليه إسرائيلياً. ووافق الجانب الإسرائيلي في طابا، بحسب رواية أعضاء الوفد الفلسطيني، الانطلاق في البحث في موضوع الأرض انطلاقاً من حدود 1967، وأبدى استعداده

للانسحاب من نسبة تصل إلى أكثر من 97٪ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، وضمنها منطقة الغور بالكامل وشريط البحر الميت، ولأن يتم تعويض الجانب الفلسطيني بأراض من أرض إسرائيل بحدودها في سنة 1967، تعادل من حيث المساحة والقيمة الـ 3٪ التي ترغب إسرائيل في تجميع المستوطنين فيها وضمها إليها. وفهم الجانب الفلسطيني، بحسب رواية نبيل شعث، أن مساحة الدولة الفلسطينية سوف تكون، بعد التبادل، أكبر من مساحة الضفة وقطاع غزة في سنة 1967، باعتبار قيمة الأرض الفلسطينية "في الضفة" المقترح ضمها إلى إسرائيل تفوق قيمة الأرض الإسرائيلية المقترحة كتعويض، وخصوصاً تلك الواقعة شرقي مستعمرة حلوتساه وشمال قطاع غزة. ووافق الجانب الإسرائيلي في طابا، أيضاً، على أن تقام على الأرض التي سيتم الانسحاب منها دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ولها حدود رسمية وواضحة تماماً مع دولة إسرائيل، وأن تضم المساحة المعوضة للدولة الفلسطينية، وأن يكون لهذه الدولة، بحدودها ومساحتها الجديدتين، سيطرة كاملة على معابرها الدولية مع كل من الأردن ومصر.

وافق الوفد الإسرائيلي من حيث المبدأ، بحسب رواية أعضاء في الوفد الفلسطيني، على إخلاء 120 – 125 مستعمرة تشمل: جميع مستعمرات قطاع غزة من دون استثناء، وجميع مستعمرات الأغوار الفلسطينية، وجميع المستعمرات المحيطة بمدينة نابلس والواقعة بينها وبين مدينة رام الله، وضمنها مستعمرات كبيرة مثل مستعمرة بيت إيل الكبيرة التي توجد فيها مؤسسات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأيضاً إخلاء مستعمرة كريات أربع المجاورة لمدينة الخليل والبؤرة الاستيطانية القائمة داخلها، وكذلك مستعمرة كدوميم القائمة بين نابلس وقلقيلية، مقر قيادة الإدارة المدنية لشمال الضفة الغربية، إضافة إلى عدد آخر من المستعمرات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وأصر الوفد الإسرائيلي في طابا على تجميع المستوطنين في ثلاث كتل استيطانية رئيسية هي: كتلة غوش عتسيون بين مدينتي بيت لحم والخليل وتفصلهما إحداهما عن الأُخرى، وكتلة مستعمرات أريئيل القائمة جنوبي غربي مدينة نابلس بين مدينتي قلقيلية وسلفيت، بما في ذلك مستعمرة أريئيل ذاتها، وهي مدينة كبيرة يزيد عدد سكانها على 20 ألف نسمة تفصل منطقة رام الله عن منطقة نابلس، وتعزل تماماً منطقتي قلقيلية وسلفيت إحداهما عن الأُخرى، وتفصلهما عن باقي المحافظات الفلسطينية. وتمسك الجانب الإسرائيلي أيضاً بالاحتفاظ بمجموع المستعمرات المحيطة بمدينة القدس الشرقية وداخلها. وأصر على الاحتفاظ بمستعمرة (مدينة) معاليه أدوميم التي يزيد عدد سكانها على 20 ألف نسمة وتشرف على البحر الميت. ويعني ضم هذه المستعمرة الكبيرة إلى إسرائيل وربطها بمدينة القدس فصل جنوب الضفة الغربية (محافظتا بيت لحم والخليل) عن وسطها (رام الله والبيرة وقراهما)، وعن شمالها (نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت وطوباس). وأصر الوفد الإسرائيلي أيضاً

على ضم مستعمرة غفعات زئيف التي تفصل مدينة القدس وضواحيها عن مدينتي رام الله والبيرة من جهة الغرب، وتفصل هاتين المدينتين عن عدد كثير من القرى الواقعة غربيهما، وتفصلهما أيضاً عن منطقة اللطرون كاملة.

وأبدى الجانب الإسرائيلي استعداداً أولياً لتعويض الفلسطينيين عن ذلك بمساحة أرض تقارب مساحة الكتل الاستيطانية الثلاث، وأن تنطلق العملية الحسابية من احتساب مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحدودهما قبل احتلالهما في حرب 1967. وتمسك الجانب الإسرائيلي بمحطات الإنذار المبكر التي وردت في "أفكار كلينتون".

وبشأ، وضع مدينة القدس اقترح الجانب الإسرائيلي أن تبقى المدينة بشقيها الشرقي والغربي مدينة مفتوحة، وألاّ تقام أسوار وحواجز بين القسمين. ووافق على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن تخضع جميع الأحياء العربية داخل وخارج أسوار البلدة القديمة، وضمنها منطقة الحرم القدسي الشريف، للسيادة الفلسطينية الكاملة. وأصر على ترتيبات تحفظ لإسرائيل سيادة على الأحياء الاستيطانية المبعثرة داخل أحياء القدس العربية، داخل السور وخارجه، وأن تُمنح حق الإشراف بصيغة ما على ما تحت الحرم بما لا يمس السيادة الفلسطينية على الحرم وساحاته، ويضمن عدم القيام بحفريات تحته. وتمسك الوفد الإسرائيلي بسيادة إسرائيلية على "الحوض المقدس"، وضمنه المقبرة اليهودية الواقعة خارج أسوار المدينة القديمة، وعلى أجزاء صغيرة من حي الأرمن داخلها، بدعوى ملكيتها وتداخلها مع الحي اليهودي.

أمّا بشأن اللاجئين، فقد اعتمد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي أساساً للمفاوضات ما زرد في "ورقة الأفكار الأميركية" التي قدمها الرئيس كلينتون للمفاوضين من الطرفين في آخر لقاء عقدوه. وقام يوسي بيلين، في لقاءاته الثنائية مع الوزير نبيل شعث، بتوضيح مفهوم إسرائيل لـ "الأفكار الأميركية" عن اللاجئين وفصّلها أكثر، ووافق على أن ينص الاتفاق بشأن اللاجئين الفلسطينيين على اعتراف إسرائيل بحقهم في العودة إلى "أرض فلسطين التاريخية"، شرط أن يكون مفهوماً أنها لا تشمل أرض إسرائيل في حدود 1967. وتقتصر عودتهم على المناطق الخمس التي حددتها ورقة كلينتون (الأفكار الأميركية) وهي: 1) أراض الدولة الفلسطينية "الضفة وقطاع غزة"؛ 2) أراض إسرائيلية تنقل إلى دولة فلسطين ضمن تبادل الأراضي، ويقام لهم فيها مساكن "مدن"؛ 3) الدولة المضيفة للاجئين في الوقت الراهن؛ 4) توطين من يرغب منهم في دول أُخرى يتم نقلهم إليها؛ 5) عودة بضعة آلاف إلى إسرائيل في إطار لمّ الشمل وبنود إنسانية أُخرى، ونقل عن بيلين إمكان استيعاب 70 – 100 ألف لاجىء في عشر سنوات. وأن يضع هذا الحل حداً نهائياً لمشكلة اللاجئين، أي إنهاء "جميع مطالب اللاجئين"، واعتباره ترجمة نهائية لقرار الأمم المتحدة رقم 194 المتعلق بعودة اللاجئين وتعويضهم.

ورفض الجانب الإسرائيلي اقتراح رئيس الجانب الفلسطيني، نبيل شعث، إدراج عائدات "صندوق أملاك الغائبين" وفوائده البنكية خلال نصف قرن ضمن مستحقات اللاجئين بالتعويض، باعتبارها عائدات ناتجة من استثمار أملاك اللاجئين أرضاً وعقارات. وادعى أنها أُنفقت بقرارات حكومية وظفت في نقل واستيعاب المهاجرين اليهود من الدول العربية وسواها. وكرر يوسي بيلين اقتراح الرئيس كلينتون في قمة كامب ديفيد (ورقة الأفكار الأميركية) تشكيل صندوق دولي لتعويض اللاجئين الفلسطينيين تساهم فيه إسرائيل بسخاء ومسؤولية، إسوة بالدول الغنية الأُخرى. ووافق الوفد الإسرائيلي على وجود قوات دولية تشرف على تنفيذ الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بين الطرفين، وأن تقوم بمهمة الفصل بين الدولة الفلسطينية وكلاً من دولة إسرائيل والأردن ومصر، على أن تمنح هذه القوات صلاحيات محدودة يتفق عليها، تتعلق بمراقبة المعابر ومنع تهريب السلاح.. إلخ.

بعد هذا الشوط من المفاوضات توجه الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في عطلة نهاية الأسبوع (السبت) للتشاور مع قياداتهم في غزة وتل أبيب. وحمل كل منهما استخلاصاته التي دوّنها محاضره الخاصة، وحمل معها مجموعة الأسئلة التي طرحها الطرف الآخر على طاولة المفاوضات.

بعد عودة الوفد الفلسطيني من طابا إلى غزة قدم أبو علاء تقريراً إجمالياً إلى أبو عمار، وقدم باقي أعضاء الوفد الأساسيين تقاريرهم المتعلقة بمجالات التفاوض التي تخصصوا بها. إلى جانب ذلك دعا أبو عمار القيادة الفلسطينية إلى اجتماع عاجل للاستماع إلى الوفد. وفيه تصرف كل عضو في الوفد كوفد شبه مستقل عن الآخر، واتسمت تقاريرهم بالتفاؤل والإيجابية. ووافق أبو عمار على عودة الوفد بالتركيبة ذاتها إلى طابا لاستكمال المفاوضات. وشدد على بذل جهود للتوصل إلى اتفاق نهائي كامل وشامل، وإذا تعذر ذلك لسبب أو لآخر، أن يتم صوغ محضر رسمي (ملخص موسع) يوقعه الطرفان، يتضمن تلخيص ما تم التوصل إليه في وثيقة رسمية واعتمادها كاتفاق رسمي. وعلى الرغم من أجواء التفاؤل التي أشاعها الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بعد الجولة الأولى من مفاوضاتهما، فقد ظل أبو عمار يشكك في إمكان التوصل إلى اتفاق، مستنداً إلى مجريات القناة السرية الموازية، ولا سيما أنه كان يعتبر مجريات المفاوضات في هذه القناة أدق في تحديد الموقف الإسرائيلي، وتحديد موقف براك النهائي، وخصوصاً أنها تجري برعاية شخصية من براك ومنه.

وكما استمع أبو عمار إلى وفده استمع براك إلى تقارير وفده. وكرر براك، بعد ذلك، علناً تمسكه بوحدة مدينة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، وبالسيادة على منطقة الحرم (جبل الهيكل)، ورفض عودة اللاجئين إلى إسرائيل بأية صيغة كانت. وفسّر أعضاء الوفد الفلسطيني تصريحات

براك العلنية بأنها موجهة، في الأساس، إلى الجمهور الإسرائيلي المتطرف والمتدين قبل التوجه إلى صناديق الانتخابات بعد أقل من عشرة أيام.

وبعد أقل من 36 ساعة عاد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي بالتركيبة ذاتها لاستكمال مفاوضاتهما. وتبين للوفد الفلسطيني في أول جلسة أن الوفد الإسرائيلي لا يحمل إجابات عن الأسئلة الفلسطينية التي طرحت في الجولة الأولى. وفي المقابلات الصحافية تغيرت لهجة رئيس الوفد الإسرائيلي، بن – عامي، المتفائلة وبدا أكثر تحفظاً من قبل، وأشار في أحاديثه العلنية إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق على كل القضايا خلال أقل من أسبوع. وتحدث عن ضرورة استكمال ما تم إنجازه بعد الانتخابات. وكان حديثه موجهاً أيضاً إلى الناخب الإسرائيلي على أمل إعادة انتخاب براك رئيساً للحكومة ومنحه فرصة لاستكمال حل القضايا القليلة التي لم ينجز حلها. وأسر يوسي ساريد، وأكثر من عضو في الوفد الإسرائيلي، لعدد من أعضاء الوفد الفلسطيني بأن تعليمات براك للوفد تتمثل في استكمال المباحثات في مدة أقل من أسبوع وتأجيل صوغ الاتفاق إلى ما بعد ظهور نتائجها.

حاول الجانب الفلسطيني توثيق مواقف الطرفين في وثيقة رسمية، وصوغ نصوص نهائية أو شبه نهائية للقضايا التي تم الاتفاق عليها في كل المجالات، وتجميع القضايا المختَلف في شأنها وتوقيعها من قبل الجانبين. لكن الجانب الإسرائيلي رفض الاقتراح الفلسطيني بناء على توجيهات براك، وأصر على الخروج من محادثات طابا من دون اتفاق، ومن دون ملخص معتمد. ولم يتم من ناحية رسمية وملزمة تحديد النقطة التي توقفت عندها هذه المفاوضات، في كل قضية من قضايا الحل النهائي، باستثناء ما سجله كل طرف في ملفاته الخاصة، وخصوصاً أن الجانب الإسرائيلي لم يقدم للجانب الفلسطيني وثائق رسمية.

واتفق الطرفان، بناء على طلب الوفد الإسرائيلي، على إنهاء المفاوضات في مؤتمر صحافي مشترك، وأن يعودا، بعد الانتخابات مباشرة، لاستكمال ما لم ينجز، إذا فاز براك في الانتخابات. وقبل المؤتمر الصحافي بساعات أشاع بعض أعضاء الوفد الفلسطيني أجواء متفائلة، بلغت حد قول ياسر عبد ربه، أحد أعضائه الأساسيين، للصحافيين: انتظروا مفاجأة كبيرة سارة. وشُغلت أوساط سياسية فلسطينية رسمية وصحافية كثيرة بذلك التصريح، وحاول الجميع معرفة طبيعة المفاجأة، وانتظر جميع المراقبين المفاجأة لكنها لم تقع.

في 28 كانون الثاني / يناير 2001، عقد رئيسا الوفدين أبو علاء وشلومو بن – عامي مؤتمراً صحافياً بحضور كامل أعضاء الوفدين، وحرصا فيه على إظهار تفاؤل كبير من دون الدخول في التفصيلات. وتلا كل منهما تصريحاً مقتضباً لم يتضمن مواقف محددة. وأجابا عن أسئلة الصحافيين، وتعمدا تكرار الحديث عن الشوط الذي قُطع في طريق التوصل إلى اتفاق. وصدر

بيان مشترك[4] عن المفاوضات، سلم لوسائل الإعلام، لم يتضمن مواقف ملموسة من مجريات المفاوضات ونتائجها المحددة، جاء فيه: "أجرى الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني خلال الأيام الستة الماضية مفاوضات جدية عميقة وعملية.... كانت مفاوضات طابا لا سابق لها لجهة الأجواء الإيجابية والإعراب عن الرغبة المشتركة لتلبية الحاجات الوطنية والأمنية.... ونظراً إلى الظروف وضغط الوقت، تبين أن من المستحيل التوصل إلى تفاهم بصدد جميع القضايا بالرغم من التقدم الجوهري الذي تم تحقيقه في كل من المسائل التي نوقشت." وحدد البيان القضايا التي تم تناولها في المحادثات، لكنه لم يحدد طبيعة التقدم في أي منها، ولم تتم الإشارة أين توقفت، ولم يعرضا أي خريطة على الصحافيين توضح ما تقدم. وقال البيان: "إن الطرفين يعلنان أنهما لم يكونا في أي وقت مضى أقرب إلى التوصل إلى اتفاق." وتعهد الطرفان بـ"إعادة الأمور إلى طبيعتها والعودة إلى وضع أمني مستقر على الأرض."

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي دفعت براك إلى إنهاء مفاوضات طابا من دون وثيقة رسمية تبين حدود مواقف الطرفين بصورة رسمية، فإني أعتقد أن الطرفين تعرفا في طابا على الحدين الأدنى والأعلى لمواقف الطرف الآخر في قضايا الحل النهائي، وخصوصاً: القدس، والأرض، واللاجئين، والمستعمرات، والحدود. وأظن أن الجنرال أمنون شاحاك اقترب من الحقيقة وكان صادقاً حين قال لأعضاء في الوفد الفلسطيني، قبل مغادرة طابا: "إن ما طرح عليكم في طابا لن يستطيع زعيم إسرائيلي تجاوزه.■

المصادر

(1) راجع تصريح شاؤول موفاز بشأن أفكار كلينتون في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 46/45، شتاء/ ربيع 2001، ص 171.

(2) راجع بيان القيادة الفلسطينية في "وفا (الإلكترونية)" http://www.wafa.net.com

(3) راجع بيان الجهاد الإسلامي في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 46/45، شتاء/ ربيع 2001، ص 182.

(4) راجع نص البيان المشترك في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 46/45، شتاء/ ربيع 2001، ص 197.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx